

قانون ضريبة الأملاك في القرى لسنة ١٩٣٥

نظام صادر من المندوب السامي بمقتضى المادة الخامسة والأربعين

ان المندوب السامي ، استناداً الى الصلاحية المخولة له في المادة الخامسة والأربعين من
قانون ضريبة الاملاك في القرى لسنة ١٩٣٥ ، قد اصدر النظم التالي :-

المادة ١ بطلق على هذا النظام اسم نظام الاعفاء من ضريبة الاملاك في
القرى لسنة ١٩٣٥

اعفاء المالكين من المادة ٢ ايفاء الغاية المقصودة من الفقرة الاولى من المادة السادسة من
ضريبة الاملاك
قانون ضريبة الاملاك في القرى لسنة ١٩٣٥ ، كل مالك ، يكون في اليوم
الحادي والثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣٥ ، معفى بصورة مشروعة
من دفع : -

(أ) ضريبة المنازل والاراضي (لوير كو) عن اية ارض او بنا ، سواء اكان معنى بصورة مشروعة من دفع الضرائب الاخرى المشمولة في تعريف عبارة ضريبة المنازل والاراضي (لوير كو) المدرج في المادة الثانية من قانون ضريبة الاملاك في القرى لسنة ١٩٣٥ ام لم يكن ، او

(ب) ضريبة العشر عن أية أرض، أو

(ج) ضريبة العشر عن حاصلات أية أرض

يعفى من دفع ضريبة الأملك في القرى ، مع مراعاة احكام تلك
الفقرة : -

(١) في الحالات المدرجة في البند (أ) من هذه المادة ، بشأن
تلك الأرض ، أو الأرض التي يقع عليها ذلك البناء

(٢) في الحالات المدرجة في البند (ب) من هذه المادة ، بشأن
ذلك الأرض

(٣) في الحالات المدرجة في البند (ج) من هذه المادة ، بشأن
الارض المغناة حاصلاتها

صدر بأمر خاتمه

وكييل السكرتير العام

س . مودي

١ اذار سنة ١٩٣٥